

مصر وحيدة قناة السويس

قال هيردوت في تاريخه يصف مصر القديمة إنها بلاد مصطنعة ، والنيل هو الذي اصطنعها هدية . ونحن نقول إن المسألة المصرية في تاريخها الحديث إنما هي من صنع قناة السويس ، حتى إن السياسيين الآن ليتحiron أيهما أكثر أهمية وأعظم خطراً بالقياس إلى السياسة العالمية : مصر كلها أم القناة وحدها .

ومع ذلك فالقناة في أول أمرها لم تكن سوى أحد المشروعات الهندسية الكبرى التي حفل بها النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وجاءت في أثر حركة الانقلاب الصناعي في أوروبا ، معاصرة للسكك الحديدية والسفن البخارية ، وإنشاء شركات الاستعمار والاستغلال التي جاوزت حدود أوروبا وعبرت البحار إلى البلاد التي شاءت أن تسير النهضة الصناعية في العالم . وهذه الأعمال جميعها بدأت تجارية عمرانية تستثمر أموالها لصالح مساعيها ؛ حتى إذا أصابت نجاحاً جاء دور حملة الأسهم ، فإذا كانت كثرتهم من الحكام أو الحكومات فما أسرع ما تتدخل السياسية وتضطبع الأعمال باللون السياسي الذي يوافق أغراض الحكومة صاحبة الكثرة . أما إذا كان حملة الأسهم من عباد الله القانعين الذين لا تمتد أمانهم إلى أبعد من أرصدتهم في المصارف ، فإن الروح التجارية تظل غالبية في هذه الأعمال ولا يصيبها من التدخل السياسي إلا مقدار ضئيل .

وشركة قناة السويس التي كونها فردينند دلسيس في سنة ١٨٥٨ شركة مصرية تألفت بناء على عقد امتياز أصدره والى مصر في ذلك الوقت لوصول البحرين في داخل أرض مصر . ومع أن مؤسس الشركة قد أعلن أن مشروعه مفتوح لآ ككتاب المساهمين من جميع أقطار العالم على اختلاف جنسياتهم ولم يترك وسيلة إلا اتخذها لإذاعة فضائل الشركة والتبشير بمستقبلها ، فإن حكومة واحدة لم تشرك فيها بنصيب كبير أو صغير .

بل إن هناك دولاً — كإنجلترا التي كانت ولا تزال في مقدمة البلاد التي

أفادت من القناة — لم يسام أحد من مواطنيها في تأسيس الشركة . وأقبل باب الاكتتاب في أسهمها وعددها ٤٠٠٠٠٠٠ سهم وأكثر من نصف هذه الأسهم بيد الفرنسيين ، وتأتي مصر في المكان الثاني بعد فرنسا ، فتملك أقل من نصف الأسهم ولكن باسم الوالي لا باسم الحكومة . وعلى ذلك بدأت الشركة عملها وليست لها صبغة سياسية خاصة تتميز بها دولة دون أخرى ، اللهم إلا في مجلس إدارتها وموظفيها ، فقد كانت الجنسية الفرنسية متغلبة تبعاً لجنسية أكثر المساهمين . وبذلك خلصت أعمال الشركة لخدمة صالح القناة ولتحقيق الأغراض التجارية الكبرى التي قصدت إليها بإحداث ذلك التغيير الهائل في جغرافية مصر الطبيعية بل في جغرافية العالم كله . وظل طابع الخدمة العامة الشعار الذي امتازت به الشركة إلى اليوم .

غير أنه لم تكد تمضي ست سنوات على افتتاح القناة حتى طرأ على الشركة حادث كان له أكبر الأثر في مركز القناة ومستقبلها ؛ ذلك أن الحكومة الإنجليزية اشترت من الخديو إسماعيل أسهم القناة التي كانت لمصر وعددها ١٧٦٦٠٢ سهماً وبذلك أصبح ما يقرب من نصف أسهم الشركة بأيدي الحكومة الإنجليزية وأضحت إنجلترا تستمتع في القناة — سواء في حركة الملاحة أو في الجمعية العمومية — بنصيب الأسد ، وجعل الناس يتوقعون لهذا الامتياز أخطر النتائج ، فكتب بعضهم في إحدى المجلات الفرنسية يقول : « إن شراء إنجلترا لأسهم القناة عمل سياسي بحت ، وإذا لم يكن معناه استحواد إنجلترا على أرض مصر فهو الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هذا الغرض ؛ إذ يستحيل على إنجلترا بعد الآن أن تترك مصر وشأنها » . أما دلسيس فقد اغتبط بإتمام هذه الصفقة وقال : « إن إنجلترا الآن لتأخذ نصيبها في القناة وهو ما كنا قد احتفظنا به لها منذ البداية . وإني لأعتبر هذا الارتباط الوثيق الذي انعقد بين رأس المال الإنجليزي والفرنسي حادثاً سعيداً ستفيد منه القناة في جهودها السلمية لصالح التجارة والصناعة في العالم » .

ولكن اغتباط منشىء القناة لم يحل دون إثارة الريب والظنون في أذهان الدول الأخرى . فها هي ذى دولة كبرى — هي سيدة البحار في العالم — قد تسلطت أخيراً على مصير القناة ، ولم تعد الدول تطمئن إلى مصائر مصالحها لا في القناة وحدها بل في الشرق كله .

ومع أن إنجلترا قد اكتفت في أول الأمر بثلاثة مقاعد في مجلس إدارة الشركة إلى جانب واحد وعشرين مقعداً كانت لفرنسا^(١)، وهي كل مقاعد المجلس، فإن النفوذ الإنجليزي بدأ يتغلغل في الحكومة المصرية رويداً رويداً حتى تسلط على مالية البلاد، ومن المالية مد أخطبوطه إلى الإدارة فالوزارة. وكان في بدائه نفوذاً ثنائياً مع فرنسا، ثم تحول في سنة ١٨٨٢ على أثر الثورة العرابية إلى نفوذ فردي فأحتلال بريطاني لعبت فيه القناة دورها الخطير لصالح الحكومة المتسلطة؛ إذ أراد القائد الإنجليزي «سيرجانت أولسلي» أن يفاجئ العرابيين بإرسال قواته صوب القاهرة عن طريق القناة بدلاً من طريق كفر الدوار وغرب الدلتا كما توقع العرابيون واستعدوا له، فأغلق القناة أربعة أيام ليسير قواته إلى الإسماعيلية ومنها إلى الموقعة الحاسمة عند التل الكبير. وجال بخاطر العرابيين إذ ذاك أن يردموا القناة حتى يحولوا دون دخول الإنجليز بسفنههم وقواتهم من جهة الشرق، ولكن دلسبس تمكن بدهائه أن يوهم عرابي بأن عقد الامتياز يمنع إنجلترا من القيام بعمليات حرية في داخل القناة أو على سواحلها، فغير عرابي رأيه ولم يفتن إلى خطئه إلا بعد فوات الفرصة.

بعد هذا الحادث بدأت أهمية القناة في نظر الدول تتضاءل من الوجهة التجارية وتتسع كثيراً من الوجهتين السياسية والحربية، ووضح للدول بصفة قاطعة ضرورة تأمين مصالحهم في القناة بمقتضى اتفاق دولي تقره الدول صاحبات المصالح في القناة. وكان سفراء الدول وقتئذ يجتمعون في مؤتمر رسمي في القسطنطينية يبحثون مع تركيا موضوع احتلال مصر، وظل مؤتمرهم منعقد حتى رسخت أقدام الإنجليز في البلاد واكتفوا بأن أصدروا في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ اتفاق القسطنطينية الخاص بالقناة. وقد ظل هذا الاتفاق الاداة الدولية الوحيدة التي تحكم شؤون القناة منذ ذلك التاريخ، فلم يلحقه تعديل ما حتى بعد الحرب العالمية الأولى، فقد تأيد في معاهدة فرساي بمقتضى المادة ١٥٢. وظلت الحال كذلك إلى أن أبرمت مصر معاهدة التحالف والصدقة مع بريطانيا في سنة ١٩٣٦.

(١) عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة الآن ٣٢ عضواً منهم ١٩ فرنسا و ١٠ بريطانيون ومصريان وهولندي.

ويقضى اتفاق القسطنطينية بأن تبقى القناة حرة مفتوحة في الحرب واسلم لجميع السفن التجارية والحربية من غير تمييز بين دولة وأخرى . وقد اتفق المتعاقدون نتيجة لذلك على ألا يتدخلوا في حرية استعمال القناة لا في زمن الحرب ولا في زمن السلم ، وأن يحظر حصرها بحرباً ، كما يحظر تحصين سواحل القناة أو القيام بأعمال حربية فيها أو على مسافة ثلاثة أميال من سواحلها .

وقد نص في المادة الثانية عشرة من هذه الاتفاقية على مبدأ المساواة التامة بين الدول كأساس من الأسس المتفق عليها . وتطبيقاً لهذا المبدأ اتفق المتعاقدون على ألا تحاول دولة منهم أن تكسب لنفسها في منطقة القناة امتيازات إقليمية أو تجارية أو دولية أيّاً كانت .

وتعترف هذه الاتفاقية صراحة بحق مصر الطبيعي في القناة ؛ فنص في المادة التاسعة : على أن تتخذ الحكومة المصرية الاجراءات اللازمة لتأمين تنفيذ شروط الاتفاق في حدود التفرمات الممنوحة لها وفقاً لشروط هذا الاتفاق .

وقد وافقت على هذا الاتفاق الدول التي يهتما أمر القناة ، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وأسبانيا وروسيا وتركيا والنمسا . ولم تكن مصر — وهي صاحبة الشأن الأول والآخر في القناة — بين هذه الدول لأنها من الوجهة الدولية كانت تابعة لتركيا . فلما زالت السيادة التركية عن مصر عقب الحرب العالمية الأولى منحت إنجلترا نفسها — بمقتضى معاهدات الصلح — حق السيادة التي كانت لتركيا . ولكن السيادة الشرعية كانت حقاً لمصر ؛ إذ أن تركيا لم تنزل رسمياً عن حقها إلا في سنة ١٩٢٣ بمقتضى معاهدة لوزان ، وكانت مصر قبل ذلك قد أعلنت على الملأ استقلالها في سنة ١٩٢٢

وكانت موافقة بريطانيا على اتفاق القسطنطينية بتحفظ اشترطته ، وهو ألا يقيد هذا الاتفاق حريتها في العمل بمصر مادام الاحتلال البريطاني باقياً . على أن بريطانيا رغم هذا التحفظ ومعها مصر قد احترمت حرية القناة ونقذت شروط الاتفاق بكل دقة في أثناء السلم وفي أثناء الحرب ، اللهم إلا في الفترتين التي نشبت فيهما الحربان العالميتان الأولى والثانية ؛ فإن إنجلترا بحكم مركزها في مصر وتفوقها في البحر كانت تسيطر على القناة وتتحكم في حركة الملاحة بها . أما فيما عدا ذلك فكانت القناة مفتوحة للجميع ؛ ففي الحرب الأمريكية الأسبانية سنة ١٨٩٨ مرت السفن الحربية الأسبانية في القناة قاصدة جزر الفلبين

للدفاع عنها، وفي سنة ١٩٠٥ مر الأسطول الروسي فأصدأ البحر الأصفر لمحاربة اليابان، وفي سنة ١٩١١ حين قامت الحرب الإيطالية التركية فتحت القناة للمتحاربين جميعاً. ولما قامت الحرب الإيطالية الأثيوبية سنة ١٩٣٥ مرت السفن الإيطالية الحربية والتجارية فأصدت غزو الحبشة دون أى اعتراض.

وقد سحبت إنجلترا تحفظها عند ما أبرمت مع فرنسا الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤، ولم تستبق منه إلا شرط عدم التقييد بنص المادة الثامنة عشرة التى تقضى بتكوين لجنة من ممثلى الدول بمصر لمراقبة تنفيذ شروط الاتفاق، وهى لجنة لم يقدر لها أن ترى النور.

ويظهر أن الدول كانت قد أرادت باتفاق القسطنطينية أن تسرى شروطه على القناة مهما تبدلت الظروف؛ فنص فى المادة الرابعة عشرة على أن الدول الموقعة على الاتفاق توافق على أن التزامات هذه المعاهدة لن تكون رهينة بمدى عقد الامتياز الممنوح للشركة، فالشركة تنتهى بانتهاء عقد الامتياز فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن شروط الاتفاق تظل سارية.



ومن ينعم النظر فى شروط اتفاق سنة ١٨٨٨ لا يرى فيه أثراً لنظام «الدولية» فى القناة رغم ما جاء فى المادة الثامنة منه، وفيها أن الدول الموقعة على الاتفاق ستعهد إلى ممثلها فى مصر أن يراقبوا تنفيذ شروط الاتفاق، وأن يكون اجتماعهم برئاسة أقدمهم أو برئاسة مندوب خاص من قبل سلطان تركيا أو من قبل خديو مصر. غير أن هذه المادة كما قلنا قد ولدت ميتة لحسن الحظ.

ولما اشتد قلق إيطاليا بعد استيلائها على الحبشة وزاد خوفها وسخطها على أثر إبرام معاهدة التحالف والصدقة بين مصر وبريطانيا فى سنة ١٩٣٦ — وقد نص فيها على أن لإنجلترا أن تساعد مصر فى حماية القناة ورخص لها بصفة مؤقتة أن يكون لها بمنطقة القناة حامية عددها ١٠٠٠٠ جندي و٤٠٠٠ طيار — احتجت إيطاليا ورأت فى ذلك مخالفة صريحة لاتفاق سنة ١٨٨٨، وجعلت تطالب بإعادة النظر فى شأن القناة وضرورة جعلها دولية حتى يتسنى لإيطاليا أن تأخذ مكانها إلى جانب بريطانيا وفرنسا فى مجلس إدارة القناة. وقد رد وكيل شركة القناة إذ ذاك على هذه المطالب بأن تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة

متوقف على رغبة أصحاب الأسهم في جمعيتهم العمومية . أما تعديل نظام الشركة وقوانينها فلا بدّ فيه من أخذ رأى مصر صاحبة الشأن الأخير في القناة . وكذلك رد وزير الخارجية في وزارة المرحوم محمد باشا محمود رئيس الوزارة المصرية إذذاك قائلاً في جواب له على أحد الأسئلة : إنه لا يمكن إجراء أى تغيير في نظم الشركة الأساسية ما لم توافق عليه الحكومة المصرية ، لأن القناة تجرى في أرض مصرية ، ولأن مصر هي التي منحت عقد الامتياز ، ولأن القناة سوف تعود إلى مصر بعد انتهاء أجل ذلك العقد

ولما ضاق بعض الساسة المصريين ذرعاً بمطالب بريطانيا من حيث ضرورة بقائها بمصر لحماية قناة السويس لأنها الشريان الحيوى لإمبراطوريتها ، هان على هؤلاء الساسة في سبيل تحقيق استقلال البلاد أن يقترحوا على إنجلترا أن يوكل إلى عصبة الأمم أمر الدفاع عن القناة . وكان حزب العمال يميل إلى تنفيذ مثل هذا الاقتراح حين كان وزراؤه خارج الحكم قبل وزارتهم الأولى ، فلما تمسوا بالأعمال لم يجدوا بداً من الاحتفاظ بكل مقومات الإمبراطورية البريطانية وفي مقدمتها شركة قناة السويس ، فأعلن مستر آرثر هندرسن وزير الخارجية إذذاك « أن اتفاق سنة ١٨٨٨ يحدد حرية الملاحة في قناة السويس ، ولا ترى حكومة جلالة الملك أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى تغيير هذا الوضع . » وحسناً فعلت إنجلترا حين رفضت هذا الاقتراح . ولو أنه تقدّ وقتئذ لكانت القناة اليوم في حالة شبيهة بنظام « طنجة » مباءة للمنافسات والخلافات الدولية ١

ولم يعد المصريون منذ أبرموا معاهدة التحالف مع بريطانيا يتحدثون عن « دولية » القناة . فنظام الدولية فضلاً عن مخالفته لحقوق الشركة وأصحاب الأسهم فيها يتنافى مع حق مصر في السيادة التامة على أرضها وفي داخل حدودها . ولا يشرف مصر أن يقوم نظام حكم دولي مهما يكن نوعه على أرض مصر ، أو أن تتعاون طائفة من الدول في الدفاع عن جزء من أرضها . بل إن واجها الوطنى ليقترضها الآن أن تنهض بقواتها وأسلحتها المختلفة لتضطلع وحدها بمهمة الدفاع عن القناة بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن الأمم المتحدة .

وليس في ميثاق الأمم المتحدة الذى أقره مؤتمر الدول في سان فرانسيسكو في يونية الماضى ما يشير إلى اعتبار منافذ البحار مناطق استراتيجية تشرف عليها الأمم المتحدة ، فقد نصت المادتان ٨١ و ٨٢ من الميثاق المذكور على أنه

«يجوز أن تحدد مناطق استراتيجية... في الأقاليم التي تخضع لنظام الوصاية، وأن مجلس الأمن هو الذى يباشر جميع مهام الأمم المتحدة الخاصة بهذه المناطق الاستراتيجية». وتنص المادة ٧٨ على أنه «لن يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة». على أن هذا لن يمنع الدول عند ما يجتمع مؤتمر السلام العام من إعادة النظر في الاتفاقات الدولية التي تحكم منافذ البحار ومن بينها اتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بالقناة. وعندئذ يتعين على ممثلى مصر في المؤتمر أن ينهوا الدول إلى أن قناة السويس ممر بحرى صناعى لا طبيعى كضيق جبل طارق أو الدردنيل أو عدن، وأنه محفور فى أرض مصر بأمر من حكومة مصر، وقد تقاضا حفره أرواحاً وأموالاً كثيرة، وأن أمره الآن بيد شركة مساهمة مصرية قانوناً، وسيصبح قريباً ملكاً للدولة. وقد نص فى المادة الثانية من الميثاق على أنه «ليس فى هذا الميثاق ما يبيح للأمم المتحدة أن تتدخل فى شؤون دولة ما إذا كانت هذه الشؤون من مستلزمات سلطانها الداخلى».

يبقى نظام «الحيدة» وليس فى شروط اتفاق سنة ١٨٨٨ نص صريح على حيدة القناة. وليس معقولاً أن تتمتع القناة بنظام الحيدة مع أنها جزء لا يتجزأ من مصر، ومصر ليست دولة محايدة كسويسرا مثلاً. غير أننا نلاحظ أن اتفاق سنة ١٨٨٨ قد تضمن جميع مستلزمات الحيدة تقريباً، فنص فى المادة الأولى منه على حرية القناة، وأنها مفتوحة لجميع السفن على اختلاف أنواعها فى الحرب وفى السلم، كما نص على عدم إقامة الحصون على ضفاف القناة وعلى بعد ثلاثة أميال من سواحلها. كذلك نص فى عقد الامتياز سنة ١٨٥٦ على أن القناة وموانئها مفتوحة كطريق محايد *comme passage neutre* لجميع السفن على السواء، فإذا كانت الحيدة بمعنى الحرية فإنها مكفولة بشروط اتفاق سنة ١٨٨٨.

أما نظام «الحيدة» المعروف دولياً والذى تخضع له سويسرا فقد أصبح بعد إنشاء عصبة الأمم عقب الحرب الأولى وبعد إقرار ميثاق الأمم المتحدة فى هذا العهد نظاماً معتيقاً بالياً، إذ لا بد لكل دولة تحترم نفسها وتؤمن بمستقبلها ومكاتها بين الأمم أن تأخذ مكانها إلى جانب زميلاتها، وأن تتعاون معهم فى نصره المبادئ الديمقراطية ونشر رواق السلم، ورد عدوان الدولة أو الدول المعتدية على حرية السلام ولو اقتضى ذلك استخدام القوة. وظاهر أن مبدأ استخدام القوة

لا يتفق مع نظام الحيدة . ولا يعقل أن يكون هناك وسط مقبول تلتزمه الدولة المحايدة فتقف مكتوفة الأيدي بين قضية الحرية والسلام من جهة وقضية الاستعباد والعدوان من جهة أخرى .

ألا إن الحيدة كما قررها علماء القانون الدولي هي انتقاص لاستقلال البلاد، وحدث من حريتها في التوسع والتحالف السياسي مع من تشاء من الدول . ونحن نعرف أن مصر مقبلة على طور جديد وخطير في حياتها الدولية ؛ فقد أنشأت مع أخواتها «جامعة الدول العربية» للذود عن صالح الأمم العربية . وقيام هذه الجامعة وحده ينافي تماماً مبدأ «الحيدة» . ولا تزال أمام مصر أهداف سياسية وإقليمية تسعى لإدراكها ؛ ولا أمل في بلوغها مع التواكل والقناعة والاستسلام، وجميعها مرادفات لمعنى الحيدة .

محمد رفعت